الحضور في الجلسة

الفائح مترئسا الجلسة العادية

(تصوير: صالح محمد)

...دت المنصة إبراءً لساحة زملائي وحرصاً على التعاون

المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني في القرار التفسيري رقم 8 / 2004 وأكبر مظاهر الرقابة

العدساني يشرع في طرح محاور الاستجواب

- كيف استمدت الغرفة صلاحياتها؟ فالجمعيات والهيئات بمجرد أن تنحرف عن مسارها نجد بسرعة قرار الحل جاهزا؟
- قضاياكم وضعناها أمامكم يا نواب الأمة ولا أحد يقول لي ما تدرجت ولا يقولي أحد أني فاجأته
- العدساني: الاستجواب أداة راقية لتوضيح الحقيقة وهناك 3 وزراء تعاونوا بحل المشكلة وتراجعنا عن مساءلتهم
- الهيكل الوظيفي لأمانة مجلس الوزراء تضخم والتداخل في الاختصاصات يعقد الأمور ويتسبب باختلالات
- المحاسبة يرى أن مراقبة التدقيق لا تقوم بالمهام المنوطة بها مما يؤدي إلى فقدان الرقابة الحقيقية
- هناك هدر في الأموال العامة وضرب في الميزانية العامة من الجهات التابعة للوزير تضيع الملايين

300، و67 مستشارا يأخذ نفس هذا المبلغ ويكلفون مليوني دينار في السنة، مليوني دينار فقط في حسبة الـ67 مستشارا والحكومة توقع على عقود استعانة.

وتابع: هؤلاء المستشارون يتخذون معك القرار واذا كان رئيس الفتوى يدري فهذه مصيبة وان كان لا يدري فالمصيبة أعظم، انظر الى المخالفات المالية وتحميل ميزانية الإدارة 36 الف دينار لتسكين 4 مستشارين في فنادق، أنتم تبون تجلطون الكويتيين؟

وأنت تدافعهم لأنك لا تستطيع ان تقول لهم لا، لأن أسراركم عندهم، ولو تستطيعون تدفنوهم بالديرة، هذا الشخص تجددون له سنويا، لكن لو كويتي في هذا المكان والقرار به شبهة فساد سوف يقول لكم لا.

وقال الكندري: اذا أردت فعاملهم معاملة الكويتيين على الأقل، فالمستشار يأتي إلى الكويت وينزل درجة هنا وبعد فترة ترقيه وتعطيه زيادات ونحن كويتيون «مكانك سر»، محامونك في الفتوى والتشريع يرفعون شكاوى لعدم أخذ حقوقهم.

وأضاف: هناك تناقض فتاوى في جهاز الفتوى بشأن شركة النفط ولجنة المناقصات وكلاهما أنت مسؤول عنه وكاد ان ينتج عن تلك الفتاوى خسارة الدولة 30 مليون دينار لولا إصرار لجنة المناقصات، فالقرار بالفتوى بيد شخص واحد، فلماذا لم يعين له نوابا؟، وأجاب الوزير ان هذه سلطة تقديرية لصاحب السمو أمير البلاد، فرئيس الفتوى يريد أن يكون وحيدا متفردا بالقرار، وتصريح رئيس الفتوى الأخير كان لتلميع الوزير المستجوب، ويقول برفض ترشيح ديوان الخدمة للوافدين وهذا استجواب آخر لك أيها الوزير فهل ديوان الخدمة يرشح وافدين؟

قال الكندري: إن كل المجلس بلا استثناء تكلم عن قضية البطالة وبدأ يبحث عن حلول وكل النواب اجتهدوا وقدموا اقتراحات، ولا بديل عن حل مشكلة البطالة في الكويت التي تمثل هاجس أولياء الأمور الذين يريدون وظيفة لأولادهم فلماذا تقول لهم؟، واجتهادات النواب تفترض أن تكون وفق خطة ومشروع حكومي طويل الأمد نعم نزلت نسب البطالة.

وأضاف: أكثر من 20 الف مواطن سوف يدخلون سوق العمل ومقبلون على زيادة سكانية رهيبة، نحن نحتاج إلى 240 الف وظيفة خلال 10 سنوات، فهل لديك خطة توظف 240 الف؟

وتساءل الكندري: أين أبناء الكويتيات الذين حاربوا ليوظفوا وأنت المسؤول عن هذا الموضوع ليس لديك إجابة لوضع خطة للبطالة؟، والناس في الكويت ميتة، عيالها بدون وظائف والناس تعلق زواجها على وظيفتها، وانتم تقتلون الكفاءات وهذه رؤية الحكومة.. قتل الكفاءات.

وتابع: هذه القضايا تهم أبسط الكويتيين وهي التي أوصلتنا للمجلس وهي من خاطبناها في الانتخابات وقلنا لهم سوف نحاسب وسوف نحاسب، وبدايتنا معك وسوف نستمر بالمحاسبة، والمسالة ليست مسالة وفرة مالية وهناك أسر بدت تتأثر بهذا الموضوع، لا تعتقدون أن الأمر غرفة تجارة فقط او فتوى وتشريع فقط.

وأضاف: لقد خسرت الدولة مليارات بالداو، وقد سألتك عن عدد الوافدين الموجودين في الجهات التي تتبعك فجاوبتني ولكن في الفتوى لم تجبني، ففيالأمانة العامة 6 اشخاص يأخذون 10 آلاف، وهناك 185 وظيفة استطيع توظيف كويتيين فيها، وفي هيئة المعلومات المدنية 2700 دينار و3300 دينار ما تخافون ربكم اعلى من رواتب النواب ومكافآتهم، كم كويتي توظف في هذه الأماكن وكلها تخصصات موجود منها كويتيون وعددهم 900، ومع هذا السؤال تنهار نظرية الاستعانة بالوافد لأنه ارخص.

وتابع: لقد سألت عن استحداث مسمى وظيفي (درجة وزير) فمن أين تأتي بهذا المسمى؟ فلا يوجد نص قانوني وإذا وجد النص فهناك 54 موظفا يحملون درجة وزير ويستلمون 6000 دينار يعني أكثر من الوزراء في أي دبرة تحصل هذا؟، ومن اين اتيتم بهذا النص الذي يكلف 4 ملايين دينار تذهب الى 54 موظفا والأغلبية العظمى منهم فشل في إدارته؟

وقال الكندري: قضاياكم وضعناها امامكم يا نواب الأمة ولا أحد يقول لي ما تدرجت ولا يقولي احد اني فاجأته، وأنا لدي مواضيع كثيرة، وتدرجت معه وسألته وقلت له انظر فلم ينظر اكيد لا ينظر لأن لديه اناسا يجدد لهم كل سنة يتخذون عنه القرار ويجيبون عنه السؤال.

وأضاف: إنهاحكومة المستشارين الوافدين ماذا فعلتم بهذا البلد؟، الم تعلموا انهم سبب الفساد الموجود بالبلد؟ اللهم إني بلغت. 3 قضايا اخترتها حتى لا اضيعكم، البطالة وتعيينات الوافدين ووجود قرار اقتصادي في البلد لا نستطيع الرقابة عليه.

- رياض العدساني: سأتكلم عن اداء الوزير والمسؤولين مع التقدير لهم، وتقدمت باسئلة برلمانية كثيرة ولم يجب عنها الوزير، عن إجراءات مجلس الوزراء عما نشر في الصحف من تصريح نسب لرئيس اتحاد غوام انه تلقى رشوة من الاتحاد الكويتي بمبلغ 850 الف دينار وبعدها استقال.

وأضاف: ان البعض تساءل ما دور الوزير في هذا؟، انا اقول لكم فقد سألته هل قام مجلس الوزراء بإجراء تجاه هذا التصريح؟ وهل شكل لجان تحقيق ولماذا لم يرفع دعوى على من أساء لسمعة الكويت؟، ورئيس الإتحاد الآسيوي عندما كان وزيرا اتهم في الإيداعات فلماذا لم تتأكد من هذا الخبر، وعندما قدم استقالته الم يكن من الأصل رفع دعوى او إجراء تحقيق، فرد الوزير بان السؤال لا يخصه.

وتابع: أن رد الوزير كان بان السؤال يجب ان يتضمن استفهام عن أمر محدد أو امر معين، وانا لم اتدخل في عمل السلطات، وسألت عن مجلس الوزراء وذكرت في 2017/6/28 ان هذا الإجراء لن يمر مرور الكرام ولن اقف عند هذا الحد، فمن يقول اليوم انني استعجلت؟ ولم يكن الاستجواب مباغتا نهائيا.

واكد العدساني انه في تاريخ 2017/6/28 قال بان امام الوزير الصيف كله ليجاوب على السؤال والاستجواب ما هو إلا سؤال مغلظ واريد اعرف إجراءات مجلس الوزراء، فمنذ 2009 إلى 2014 رئيس اتحاد غوام يتهم رئيس الاتحاد الكويتي انه تلقى رشوة، ومع كل احترامي لأعضاء غرفة التجارة قدمت قانونا لاستبدال وزارة التجارة محل غرفة التجارة لتطبيق الحوكمة وعدم تعارض المصالح.

واوضح انه قدم قانونا بشان تعارض المصالح، ووجه سؤالا برلمانيا عن وجود غرفة التجارة في التامينات وهيئة الاستثمار والمناقصات، والاستجواب اداة راقية لتوضيح الحقيقة وهناك 3 وزارات تعاونوا وقاموا بحل المشكلة منهم وزير الاسكان حيث قمنا بمناقشة القضية في جلسة ماضية، وكذلك وزير الداخلية عندما كلمته في بند العهد شكل لجنة تحقيق، ووزير المالية عندما طلبنا منه تعديل الوثيقة الاقتصادية وتعاون وعدل الوثيقة.

وأضاف العدساني: احد اعضاء الغرفة لديه مركز اتجاهات ويقول رياض العدساني لم يهدد وزيرة الشؤون ووزير الكهرباء، وانا عند كلمتي بخصوصها إذا لم تعلن بخصوص الخطوط الجوية الكويتية واذا لم تفي بوعدها فانا اول نائب سوف أطرح الثقة.

وتابع: ان هذا المركز يريد توجيه الرأي العام ونحن نعتمد على رب العالمين ثم ثلة الناخبين واتقبل كل النقد واقول له انت محل والله كريم ومسامح وتدرجنا لأقصى مدى في الاستجواب.

قال العدساني عن محور الأمانة العامة لمجلس الوزراء: مع كل احترام للوزير الشيخ محمد العبدالله لكن الهيكل الوظيفي للأمانة العامة لمجلس الوزراء تضخم ليصل الى 9 برامج وبالإضافة إلى برامج المكاتب تصل الى 19 لجنة، وهناك 9 امور تحت إشراف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء منها المناقصات وشؤون مجلس الأمة والشباب وخطة التنمية، فهل هناك حكومة بالعالم وزير ميزانيته للشباب تتداخل مع وزير التجارة، فهذا التداخل في الاختصاصات يعقد الأمور ويبين اختلالات الهيكل الوظيفي.

وأضاف: الوزير له 18 مكتب مدرجون تحت إشرافه لذلك تضخمت المخالفات وزاد الهدر والبذخ، وتداخلت الاختصاصات وضرب قرارات ديوان المحاسبة وقرارات مجلس الوزراء.

وعرض العدساني فيديو يقول فيه الشيخ محمد العبدالله إن الديوان الأميري حاله حال الـ59 جهة تنفيذية التي تتبع الحكومة وتلتزم هذه الجهات بالقوانين والقرار والنواتج مثل قرارات التكليف.

وقال العدساني: بالنسبة للديوان الأميري كيف تحاسب الوزير على الديوان الأميري؟، وما يقوم به الديوان يبين الفشل الحكومي في عدم قدرته على تنفيذ المشاريع، وإذا استطاعت الحكومة تنفيذ المشاريع فلماذا تحيله على الديوان؟

واضاف: ان برنامج مكاتب اللجان يندرج تحته 18 مكتبا ولجنة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 66 لسنة 2001، مما يزيد المصروفات، ولدى ديوان المحاسبة ملاحظات على برامج الأمانة العامة لمجلس الوزراء منها عدم جدية مجلس الوزراء، وكذلك شؤون الشباب تتبع وزير الشباب وتندرج تحت وزير الدولة.

وتابع: بالنسبة للتكاليف فقد سجل الديوان زيادة في ميزانية مجلس الوزراء 3 ملايين و600 الف دينار لتجديد بعض العقود لمدة 7 سنوات دون التأكد من مدى الاستفادة منها، وهناك مخالفة مقدرة بمليون و700 الف، وقد لاحظت ان الأمانة لا تلتزم بقرارات مجلس الوزراء رقم 283/2011 وعدم تناسب اعداد الموظفين بحجم العمل.

وقال العدساني: ان ديوان المحاسبة يرى ان مراقبة التدقيق لا تقوم بالمهام المناطة بها مما يؤدي الى فقدان الرقابة الحقيقية، وهناك هدر في الأموال العامة وضرب في الميزانية العامة من الجهات التابعة للوزير، وهناك 4 مخالفات في الفتوى والتشريع والحكومة لديها 49 الف مخالفة في كل جهاتها، وحسابات العهد وما يحدث فيها ان وزارة الصحة 654 مليون والخارجية 547 مليون والتعليم 100 مليون والدفاع 100 مليون.

وذكر انه بالنسبة للجهات التي تتبع الوزير، تصل المخالفات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تصل إلى 12 مليونا والفتوى 84 الف والإطفاء 3 ملايين والخدمة المدنية 26 مليونا.

- رئيس الجلسة مرزوق الغانم يرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم واستانف المستجوب رياض العدساني تقديد محاور الاستجواب:

- رياض العدساني: في الإدارة العامة للإطفاء هناك 3 ملايين من حساب العهد ووزارة الإعلام 1.8 مليون دينار، مع ملاحظة ان حساب العهد خارج أبواب الميزانية ويبدأ برقم وينتهي برقم ولكن تمر سنوات وسنوات دون تسكير، وقد وضعنا مبدأ في لجنة الميزانيات بسبب العبث الحكومي وهو تمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم فأكثر الجهات الحكومية لا تعطي صلاحيات للمراقبين الماليين.

وأضاف: على كافة الجهات الحكومية التي تصرف على حساب العهد، الذي وصل إلى 3.8 مليار دينار كويتي كمبلغ متراكم، وتجاوز الصرف مبلغ 34 ٪ عن السنة السابقة ويتركز على المبالغ المحولة للخارج مثل الصحة والتعليم العالي والدفاع، وهي عرضة للتزوير والاختلاس لأنها لسنوات لم يتم تسويتها.

وتابع: هناك 5 جهات تتبع الوزير بخصوص حساب العهد وهذا الرقم بتراكم وإجمالي مصاريف الدولة 18 مليارا اما الميزانية المقدرة في 2018/2017، هي 19.9 بمعنى ان العجز كبير وتقوم الحكومة بمعالجة هذه الاخفاقات من جيب المواطن وهذا مرفوض.

وذكر ان ديوان مجلس الوزراء يبعث للعلاج بالخارج فهل هي ترضيات ام مرضي؟ واذا كانت مرضي فلماذا لا يذهبون عن طريق وزارة الصحة؟ ما يحدث ليس عدلا، وهناك هدر غير طبيعي في المكاتب التي تتبع الوزير المستجوب.

قال العدساني: إن أكثر الناس يعانون من البطالة والناس الذين ما يحصلون وظيفة ينحرفون أو يحبطون، وانا نائب لست صاحب معاملات ولا انتزع الحق من أصحابه وأعطيه لشخص آخر وبهذا أكون مندوب ولست نائبا، ودور النائب الرقابة والتشريع وتحقيق الصالح العام، وفي قرار البصمة هناك من النواب من يعارضه وهناك من يوافق عليه.

وأضاف: ان مقولة ان الكويتي «يتدلع» هذه مرفوضة تماما فالكويتيون اشخاص تعلموا في جامعات محترمة ولديهم مؤهلات تؤهلهم ان يمسكوا مناصب، وعندما تكون الوزير المشرف على ديوان الخدمة المدنية وتصرح بصعوبة التوظيف وتقول ان الموظف الكويتي يلجأ الى القطاع الخاص معنى هذه انها رسالة صريحة بفشل الحكومة في توظيف الكويتيين.

وتابع: ان الحكومة عاجزة عن التوظيف وتعالج الخطأ بخطأ اكبر منه على لسان الوزير المستجوب، ونسبة 83 ٪ من اجمالي قوة العمل وافدون، والوافدون اكثر من 70 ٪ من اجمالي عدد السكان، إلى ذلك فإن صرف دعم عمالة وطنية لغير الفئات المستحقة يحمل أعباء إضافية على الميزانية بالرغم من تقاضيهم رواتب من الحكومة لقاء وظائف وهذا اختلاس، وبهذا الأمر يكون لدينا 39 الف مخالفة في الجهات الحكومية، وهناك خلل في تأخر مصروفات المكاتب الثقافية بالخارج وهناك 26 مليون دينار لم تتم تسويتها من حساب العهد وهذا هدر في الاموال العامة.

وقال العدساني: إن هناك 13 مليون دينار لم تتم تسويتها وفي ديوان الخدمة المدنية مأخذ ثابت رصيد الديوان المستحقة والدولة طالبته بـ 37 مليون دينار بتاريخ 2016/3/31، وباي وجه حق يصرح وكيل وزارة المالية لإحدى الوكالات ويقول نعم سنطبق القيمة المضافة فمن هو حتى يصرح، الأمر عند النواب، ميزانية الأسر تضرب بزيادة البنزين والأسعار والكهرباء وغيرها، والاتفاقية الخليجية بالقيمة المضافة لن تتم إلا

العريد والخنفور في نقاش جانبي

الشيخة سعاد الصباح تتابع الاستجواب